المملكة المغربية

وزارة العدل

مديرية الشؤون المدنية

رسالة دورية 31س2/م.ش.م

الرباط في: 24 سبتمبر 2002

من وزير العدل

إلى

السادة الرؤساء الأولون لمحاكم الاستئناف

الموضوع: لجنة الإحصاء التابعة للعمالة أو الإقليم.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، لا يخفى عليكم ان المشرع أسند رئاسة لجنة الإحصاء التابعة للعمالة أو الإقليم للسادة رؤساء المحاكم الابتدائية أو لمن ينوب عنهم. وقد أوكل إلى هذه اللجنة مهمة إحصاء الأصوات التي نالتها كل لائحة أو كل مرشح لانتخاب أعضاء مجلس النواب وفق ما نصت عليه مقتضيات المواد 77 و78 و79 من القانون التنظيمي رقم 97-31 المتعلق بمجلس النواب

ولا تخفى عليكم جسامة هذه المهمة، وثقل هذه المسؤولية، التي تفرض على التعبئة الكاملة لانجاح هذه الاستحقاقات التي تأتي في مرحلة توضحت فيها معالم الاختيارات الثابتة لتوطيد المسيرة الديمقراطية التي تعتمد المشروعية نهجا، وسمو القانون مراسا.

واعتبارا لان المملكة المغربية تخوض في هذه الاستحقاقات تجربة جديدة لنمط الانتخاب، وهو الاقتراع باللائحة فان المعول عليه في كل الأجهزة المكلفة بالإحصاء فهم وإدراك طريقة الفرز والإحصاء والإعلان عن النتائج بما في ذلك التعامل مع المحاضر.

وأنني وأنا أعلم أن السادة رؤساء المحاكم على دراية بطريقة إحصاء الأصوات، فإنني أرى مع ذلك - وأنا أبعث إليكم بأمثلة تطبيقية الطريقة الفرز واحتساب الأصوات بالنسبة للاقتراع باللائحة والتمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية - أن يقوم كل السادة الرؤساء الأولون لمحاكم الاستئناف بعقد اجتماع مع السادة رؤساء المحاكم الابتدائية التابعة لدائرة نفوذهم، للتنسيق وتوحيد الرؤى رفعا لكل لبس أو غموض، وإخبارهم بالديمومة المفتوحة بالوزارة لتدليل كل الصعاب.

كما أدعوكم إلى حثهم على الرئاسة الفعلية للجنة الإحصاء بمقر العملات أو الأقاليم، وألا ينيبوا عنهم لتمثيلهم في ذلك إلا عند الضرورة، مع إخبار السادة العمال كتابة باسم النائب على أن يسهروا خلال جلسات الإحصاء على التطبيق السليم للقانون.

والسلام.

وزير العدل

عمر عزيمان